

ماذا يجب أن تعرف عن اتفاقية الإطار؟

أجبرت الأونروا بتاريخ 14 تموز 2021 على توقيع اتفاقية الإطار مع الولايات المتحدة الأمريكية مقابل استئناف الأخيرة تقديم المساعدات لها.



تنتهك اتفاقية الإطار القانون الدولي والمبادئ الإنسانية، وإجراءات الأمم المتحدة ونظام الأونروا نفسها بما يغير من طبيعة الأونروا من وكالة لتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الى وكالة أمنية تخدم الدول المانحة.



كيف تمس الاتفاقية حقوق اللاجئين والشعب الفلسطيني؟

تفرض الاتفاقية شروطاً تعزز سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المنحازة لإسرائيل، والتي تهدف الى تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، من خلال اتباع معايير القانون الأمريكي للإرهاب لتحديد المؤهلين لتلقي المساعدات الإنسانية.



التدخل في المنهاج الفلسطيني لجعله يتناسب مع الفهم الصهيوني-إسرائيلي للتسامح والسلام والاسامية.



اجراء فحص أمني لموظفي الأونروا وللمستفيدين من خدماتها والموردين.



حجب وحذف حقائق: مثل الغاء حدود فلسطين التاريخية، وعدم ذكر الاستيلاء على فلسطين وارتكاب المذابح من قبل الميليشيا الصهيونية.

استبعاد كل من له علاقة بجيش التحرير الفلسطيني او فصائل المقاومة المصنفة ارهابية من تلقي خدمات الاونروا.



اخفاء حقائق: مثل عدم وصف الجدار بأنه جدار فصل عنصري، وعدم ذكر الشهداء والأسرى والقمع الاسرائيلي.

مراقبة كتابات وتصريحات الموظفين/ات خصوصاً على وسائل التواصل الاجتماعي.



انكار حقائق: مثل أن حيفا ويافا وعكا وعسقلان مدن ساحلية فلسطينية.

اجبار الأونروا على رفع تقارير دورية لأميركا والدول المعنية عن الاشخاص غير المؤهلين.



فرض مصطلحات ومعلومات مضللة: مثل القدس الشرقية بدل القدس، والحرب العربية الاسرائيلية بدل النكبة الفلسطينية.

اجبار الأونروا على التواصل مع الدول المضيفة (بما فيها إسرائيل) للاستفسار عن الأشخاص المتهمين بالإرهاب.



لا تفرض شروط سياسية على التمويل.. لا لتحويل الأونروا الى وكيل أمني العودة حق وإرادة شعب



الشبكة العالمية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين

